متنجسي ومشى على كلامه في الرسالة
فقال وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة
وان لم تغيره وهو ضعيف كما علمت
وسيأتي دليل المشهور واحترزت بقولي
الذي لا مادة له عن قليل له مادة كالجاري
في قناة طنت بها نجاسة فانه كالكثير لكثرة
مع وجود غيره وتعتبر ملابسة النجاسة
للماء من محل سقوطها الى منتهى الجرية الا
ان يميل الريح جري الماء حال ملابسة بها
لما قبله فيعتبر ح غاية ما انتهى اليه الحالة
الريح كذا ذكره ابن عرفة والجماعة لا لامر
وبحث الابي في كلامهما ورد بحثه وقول
المص كانية الوضوء للمتوضي الخ الحاقا للقليل
فيدخل في كلامه كما كان اقل من انية الوضوء
فائدته تعذر الحاكم على المقول عليه وقول
ث مفهوم كانية الوضوء ان ما دون
انية الوضوء والغسل ينجس مما حل
فيه من النجاسة التي لم تغيره اثنتي غير
مقول عليه فان المذهب ان الماء لا ينجس

الا ما غير احد اوصافه بما يفارقه غالبا ولو
قل لكنه يكره استعماله في حدث كما هو ظاهر
تقرير هم وقرره بعضهم على انه يكره استعماله
في جميع ما يتوقف على الطهورية اذا وجد
غيره وذهب الشافعي الى ان الماء اذا كثر
يبلغ قلتين وطنته نجاسة ولم تغيره فانه
ينجس واستدل مالك بحديث خلق الله
الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه
او ريحه وبانه عليه الصلاة والسلام نهى
الانا للبول وبان عمر توضا من جرة نصرانية
وبغير ذلك واستدل الرافعي بمفهوم حديث
اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا فان مفهومه
انه اذا كان دون القلتين ينجس وان لم
يتغير وهما بالبغدادي خمسمائة رطل
وبالمصري على ما رجحه الرافعي اربعمائة وعد
وخمسون رطلا وثلث رطل وثلثا اوقية
كل اربعة اخماس اوقية تقريبا توجهها بعضهم
ورجح دليل مالك بامور ترجح ان في حديث
الاستدلال بالمنطوق ولا لذلك ما استدل